المحاضرة العملية السادسة

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

مفهوم المنفعة الكلية: إن طلب الفرد لسلعة معينة يكون بسبب إشباع حاجة أو منفعة يحصل عليها من استهلاكه للسلعة، فكلما زاد عدد وحدات السلعة التي يستهلكها الفرد كلما تزايدت المنفعة الكلية التي نحصل عليها.

مفهوم المنفعة الحدية: هي التغير في المنفعة الكلية نتيجة تغير الاستهلاك بوحدة واحدة.

ومع التزايد بالمنفعة الكلية فإن المنفعة الحدية عادة ما تتناقص، وعندما يبلغ الاستهلاك للفرد مستوى معين، تصل المنفعة الكلية إلى نهايتها العظمى كما تصبح المنفعة الحدية مساوية الصفر. وعند هذا المستوى تكون **حالة التشبع**.

ويؤدي بعدها استهلاك وحدات إضافية من السلعة إلى انخفاض المنفعة الكلية أما المنفعة الحدية تصبح سالبة.

مثال:

منفعة حدية منفعة كلية الوحدات المستهلكة من السلعة

Mu	Tu	Qx
---	0	0
10	10	1
8	18	2
4	24	3
4	28	4
2	30	5
0	30	6
-2	28	7

نلاحظ من الجدول أن الفرد كلما زادت وحدات استهلاكه من السلعةX زادت المنفعة الكلية التي يحصل عليها من السلعةX

وإذا ارتفع استهلاك الفرد من الصفر إلى وحدة واحدة فإن المنفعة الكلية ترتفع من الصفر إلى ١٠ وحدات وتكون المنفعة الحدية ١٠ وحدات أيضا، ونلاحظ أنه مع تزايد الوحدات الاتي يستهلكها الفرد من السلعةX تتناقص المنفعة الحدية، ويصل الفرد لنقطة التشبع عندما يزيد استهلاكه من السلعة من ٥ وحدات إلى ٦ وحدات(حيث تساوي المنفعة الحدية صفر).

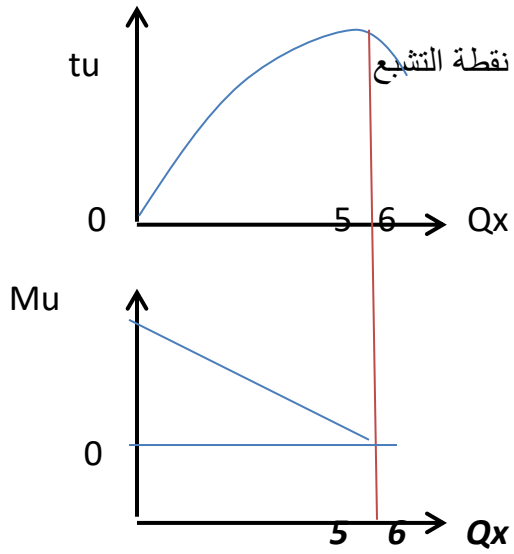

- قانون المنفعة الحدية: كلما زادت الكمية المستهلكة من سلعة ما فإن المنفعة الحدية من تلك السلعة تأخذ في التناقص
- شرط تعظيم المنفعة: هو أن يحصل المستهلك ذو الدخل الثابت والذي يواجه أسعار معينة للسلع المختلفة في السوق أقصى إشباع أو منفعة، حيث تكون المنفعة الحدية لآخر دولار أنفق على سلعة ما مماثلة تماما للمنعة الحدية لآخر دولار أنفق على أية سلعة أخرى.
- توازن المستهلك: هدف المستهلك أن يعظم المنفعة أو الإشباع الكلي الذي يحصل عليه من إنفاق دخله ويحقق المستهلك هدفه هذا أو نقول إنه في حالة توازن عندما ينفق دخله بطريقة تتساوى معها المنفعة الحدية ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً:

$$Px\ Qx + Py\ Qy = M$$

حيث m: الدخل النقدي للفرد، Px: سعر السلعة x، Qx: كمية السلعة x

Py:سعر السلعة y، Qy: كمية السلعة y

لنفرض لدينا سلعتين، سعر الوحدة من السلعة X= دولارين، وسعر الوحدة من السلعة Y=دولار واحد.

وبفرض دخل المستهلك = 12دولار. وأنه ينفقه بالكامل، (نلاحظ أنه باختيارنا لوحدات القياس المناسبة يمكننا تحويل الأسعار والكميات إلى أرقام صحيحة، ومع المنفعة الحدية المتناقصة باستمرار) يمكننا تعظيم المنفعة الكلية المتحصل عليها كل مرة ينفق فيها دولار، وعلى ذلك ينبغي للفرد أن ينفق الدولار الأول و الثاني من دخله لشراء وحدة أولى وثانية من السلعة Y،ويحصل منهما على ما مجموعه ٢١، أما إذا أنفق الدولارين الأولين من دخله لشراء الوحدة الأولى من السلعةْ X، فلن يحصل إلا على ١٦ فقط، اما دولاره الثالث والرابع فينبغي أن ينفقهما على شراء الوحدة الثالثة والرابعة من السلعة Y ،ومنهما يحصل على ١٧، ثم عليه أن ينفق دولاره الخامس والسادس لشراء الوحدة الأولى من X وأن ينفق دولاره السابع والثامن لشراء الوحدة الثانية من X،ومنها يحصل على ١٦،١٤ على التوالي، وينبغي أن ينفق الدولارين الأخيرين لشراء الوحدة الثالثة من Xوالاتي يحصل منها على ١٢،ويكون إجمالي المنفعة الكلية التي يحصل عليها الفرد ٩٣، ويمثل ذلك أعظم منفعة يمكن أن يحصل عليها من إنفاقه، فإذا أنفق دخله بطريقة أخرى قلت منفعته الكلية،

Q	Mux	Muy
1	16	11
2	14	10
3	12	9
4	10	8
5	8	7
6	6	6
7	4	5
8	2	4

الأثر الإحلالي و الأثر الدخلي: إن انتقال المستهلك من نقطة توازن إلى أخرى يمكن رده لأثرين:

الأثر الإحلالي: هو قيام الفرد بإحلال سلعة محل سلعة أخرى عندما ينخفض سعرها ويعمل هذا الأثر على زيادة الكمية المطلوبة من السلعة التي انخفض سعرها.

الأثر الدخلي: إذا انخفض سعر سلعة ما، ارتفعت القوة الشرائية لدخل الفرد النقدي الثابت، وهذا يعني زيادة دخله الحقيقي، وعندما يحدث ذلك يميل الفرد لشراء مزيد من السلعة التي انخفض سعرها أذا كانت سلعة عادية، وإلى إقلال الكمية المشتراة منها إذا كانت سلعة دنيا.

مثال: من بيانات المنفعة الكلية للسلعة X الواردة في الجدول، استنتج جدول المنفعة الحدية، ومثل بيانيا المنفعة الحدية والمنفعة الكلية ونقطة التشبع .

Qx	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
Tu	0	7	13	18	22	25	27	28	28	27

الحل:

Qx	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
Tu	0	7	13	18	22	25	27	28	28	27
Mu	---	7	6	5	4	3	2	1	0	-1